الأنباء
الاحد 3 ابريل 2011

دمشق تعرض المساعدة لكشف مصير الإستونيين

تردد في بيروت أمس، ان سورية عرضت على لبنان المساعدة في موضوع السواح الاستونيين السبعة المخطوفين، وذلك من خلال اتصال أجراه أحد القياديين السوريين بمرجع لبناني معني أمس الأول. وقال النائب نهاد المشنوق ان وزير الخارجية السورية وليد المعلم عرض هذه المساعدة على وزير خارجية استونيا ايضا.

وكان موقع دلسي الاستوني الالكتروني نقل عن المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي ان الاحتمال الأكبر ان يكون الاستونيون المخطوفون السبعة قد نقلوا الى سورية، وان البحث الآن يتركز على رأس العصابة.

نصب إسرائيلي داخل مزارع شبعا

أعلنت مديرية التوجيه في الجيش اللبناني ان اسرائيل أقدمت على اجتياز السياج التقني بين مركزي السماقة ورويسات العلم في مزارع شبعا لمسافة عشرين مترا، ضمن أراض متحفظ عليها لبنانيا، لمدة ربع ساعة، كما توغلت قوة اخرى لجهة بلدة ميس الجبل ومكثت لمدة 25 دقيقة. وذكرت معلومات صحافية ان الاسرائيليين أقاموا نصبا هو عبارة عن صخرة منحوت عليها اسماء جنود اسرائيليين قتلوا في المواجهات مع حزب الله عام 2000. وسيتقدم لبنان بشكوى امام مجلس الأمن.

حركة احتجاجية في سجن رومية

اندلعت حركة الاحتجاجات في سجن رومية المركزي امس، احتجاجا على حملات التفتيش الدقيق داخل السجن. واشعل السجناء والموقوفون النيران في الفرش واحتجزوا 7 عسكريين من حراس السجن ما استدعى تدخل مغاوير الجيش، حيث افيد عن 15 جريحا على الاقل. وهدد المحتجون بشنق الحراس المسترهنين في حال اخماد تحركهم بالقوة، ورفضوا التحدث الى الضباط واصروا على مقابلة وزارة الداخلية.

ثنزويلا تطالب لبنان بدعم موقفها بوجه نقاباتها!

تلقت وزارة العمل اللبنانية طلبا رسميا من حكومة ثنزويلا، عبر وزارة الخارجية في بيروت، تأمل فيه دعم موقفها بوجه الشكوى المقدمة من نقابة أصحاب العمل الفنزويلية، امام منظمة العمل الدولية، بدعوى انتهاكها اتفاقية العمل الدولية!

ويسمح قانون منظمة العمل الدولية بتقبل الشكاوى ضد الحكومات في حال عدم التقيد بالاتفاقيات الدولية.

والشكوى تعود لعام 2004، ومردها تعرض مقر نقابة أصحاب العمل لتفجيرات إرهابية وعدم ملاحقة الحكومة للمعتدين، فضلا عن ان اتهامها رئيس وزراء ثنزويلا مرتبط بهذه الأعمال التي شملت اختطاف رئيس «فيديكاميراس» أي نقابة أصحاب العمل واطلاق النار على الأعضاء.

رغم بعض التقدم على صعيد "التمثيل السني" و "المطالب العونية"

ميقاتي من دار الفتوى: لسنا قريبين من تشكيل الحكومة

البطريرك الماروني بشارة الراعي مستقبلا مفتي لبنان الشيخ د. محمد رشيد قباني في بكركي أمس (محمد الطويل)

فاجأ الرئيس المكلف نجيب ميقاتي الاجتماع الشهري للمجلس الاسلامي الشرعي الاعلى الذي انعقد في دار الفتوى بحضوره خلاف عادة رؤساء الحكومات الذين يشاركون في الاجتماعات الاستثنائية المهمة للمجلس الذي يرأسه مفتي الجمهورية الشيخ محمد رشيد قباني، حيث عرض لاعضاء المجلس اجواء اتصالاته ومساعيه لتشكيل الحكومة والعقبات التي تواجهه، ثم غادر الاجتماع ليدلي بتصريح مكتوب اكد فيه العمل تحت سقف الدستور والصلاحيات المعطاة له.

وأضاف: الاجواء بالنسبة لي ايجابية، وآمل ان تنسحب على كل الفرقاء المعنيين بالمشاركة في الحكومة وسأواصل العمل لتذليل الصعوبات، لقد قطعنا شوطا مهما في الاتصالات والجهود لكن هذا لا يعني اننا اصبحنا قريبين من التشكيل.

وختم ميقاتي بيانه من دار الفتوى باعلان تفاؤله بأن تساهم الاتصالات الجارية في تسريع وتيرة العمل لانجاز التشكيلة الحكومية، مؤكدا ان كل الاطراف يدركون حجم المسؤولية الوطنية التي تستدعي التعاون لتقديم حكومة منتخبة ترضي طموحات اللبنانيين.

وفي معلومات لـ «الأنباء» ان نقاشا واسعا دار بين الرئيس المكلف واعضاء المجلس الشرعي، حيث ابلغهم ان عقدة وزارة الداخلية التي هي موضوع تجاذب بين فريق الرئيس ميشال سليمان والعماد ميشال عون قد حلت، لكنه تجنب الدخول في التفاصيل والكيفية.

وسئل عن اسباب نفيه قرب تشكيل الحكومة، فرد الامر الى وجود حدود، مشيرا الى ما يحصل في المنطقة.

الاتصالات بين الفرقاء تركز على حسم موضوع وزارة الداخلية من خلال حل وسطي يرضي الرئيس والجنرال

«المعارضة الجديدة» التي فوجئت بمشاركة ميقاتي في الاجتماع الدوري للمجلس الاسلامي الشرعي الاعلى فسرت هذه الخطوة برغبة الرئيس المكلف في مخاطبة حلفائه المتطلبين من دار الفتوى صاحبة الثوابت الوطنية المعروفة، اي من موقع الاجماع الاسلامي السني، تعزيزا لموقفه التفاوضي مع حزب الله ومع العماد ميشال عون.

وقالت اوساط ميقاتي لـ «الأنباء» انه لن يعتذر عن تشكيل الحكومة انما اعطى نفسه مهلة جديدة بدل المهلة التي انتهت امس وتمتد المهلة الجديدة الى السبت المقبل.

ولاحظت الاوساط استعجال حزب الله على تشكيل الحكومة بدليل اقناعه الرئيس عمر كرامي بسحب ترشيح نجله فيصل واختيار مرشح آخر لا مانع ان يكون مسيحيا لدخول الوزارة، وقد وجه نظره نحو الوزير الارثوذكسي السابق الياس سابا، لكن العقدة - بنظر هذه الاوساط - تبقى عند العماد عون.

عدا ذلك، يبقى السكون يغلف المساعي المستمرة لتشكيل الحكومة العتيدة، الرئيس المكلف نجيب ميقاتي يستعين على تشكيل حكومته بالكتمان، الا ان ضرب ستار حديدي حول هذه المساعي قد يوحي بحصول انكفاء سياسي، معطوفا على المراوحة الادارية والاهمال الوظيفي، ما يكبد قطاع الكهرباء وحده لا اقل من 100 مليون دولار حتى الآن بحسب وزير الطاقة جبران باسيل. لكن لا احد يعبأ في بلد شبهته احدى القنوات التلفزيونية بساحل العاج، محكوم من رئيسي حكومة، الاول يصرف الاعمال والآخر لازال ممنوعا من الصرف.

التكتم شديد حول المدى الذي بلغته المشاورات، لكن ما «يتبخر» من داخل الغرف المغلقة يوحي بحصول تقدم سواء على صعيد تمثيل «المعارضة السنية» السابقة او الحصة العونية، وفقما اوحى به الرئيس ميقاتي لاعضاء المجلس الشرعي.

ويبدو ان هذه الاتصالات تركز الآن على حسم موضوع وزارة الداخلية من خلال حل وسطي، ينيط هذه الوزارة بشخصية تشكل حالة وسطية بين الرئيس ميشال سليمان والعماد ميشال عون.

ويشارك في هذه الاتصالات الى جانب الرئيس ميقاتي الرئيس نبيه بري والنائب وليد جنبلاط والامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، كل من موقعه وفي محيطه السياسي، لتجنيب المعارضة السابقة والتي اصبحت تشكل الاكثرية النيابية الآن الفشل المحدق بتجربتها الاولى في الحكم نتيجة التنازع على الحصص والحقائب الوزارية.

ونقلت صحيفة «المستقبل» عن أوساط الرئيس المكلف ان لا مشكلة بين ميقاتي وعون، وإنما هي بين عون والرئيس ميشال سليمان، وان الرئيس المكلف يعمل على حماية رئاسة الجمهورية، إلى جانب دعم اللاءات التي يتمسك بها ميقاتي بقوة وهي: لا تنازل ولا تفريط بصلاحيات رئيس الحكومة، ولا تخلي عن الثلث زائد واحد، بمعنى أن يبقى قرار مجلس الوزراء داخل مجلس الوزراء مجتمعا، ولا اعتذار عن التأليف مهما اشتدت الضغوط.

● عمر حبنجر

عراجي لـ «الأنباء»: مسار التشكيل سيؤول إلى حتمية اعتذار ميقاتي

عاصم عراجي

رأى عضو كتلتي «نواب زحلة» و«المستقبل» النائب عاصم عراجي، انه وفي ظل المعطيات الاقليمية الراهنة والتعقيدات المعترضة مسار تشكيل الحكومة، لاسيما تلك الناجمة عن مطالب العماد عون التعجيزية، لن يستطيع الرئيس المكلف نجيب ميقاتي انجاز مهمته، وبالتالي فإن الأمور ستؤول به الى حتمية الاعتذار والعودة ادراجه الى موقعه السابق كنائب عن طرابلس، معتبرا ان العماد عون يسعى الى نيل اكثر من ثلث المقاعد الوزارية كي يتمكن لاحقا من التحكم في مقررات الحكومة وسوقها بما يتناسب وطموحاته السياسية والرئاسية على حد سواء، وللتحكم ايضا في دور رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان عبر تجريده من صلاحياته الدستورية ودوره داخل مجلس الوزراء، مشيرا الى ان خطورة ما يسعى اليه العماد عون يكمن في تحويل الرئاسة الى مجرد عدد على طاولة مجلس الوزراء كسابقة لم تحدث عبر تاريخ تأليف الحكومات في لبنان، وهو ما لن ترضى به قوى 14 آذار ولن تسمح بمروره.

ولفت النائب عراجي في تصريح لـ «الأنباء» الى ان عملية تشكيل الحكومة باتت أكثر تعقيدا مما يعتقده البعض ممن يحاول زرع التفاؤل في الوسطين السياسي والشعبي، معتبرا ان كل المؤشرات تؤكد ان الحكومة لن تبصر النور ولن ينتقل الرئيس ميقاتي الى السرايا الحكومي، معربا عن اعتقاده انه حتى ولو نجح هذا الأخير بمعجزة من السماء في عملية التشكيل، فإن الحكومة لن تستمر لأكثر من أشهر قليلة وذلك لسببين رئيسيين وهما: الأول: استحالة تعاطي الرئيس ميقاتي مع فريق 8 آذار واستمراره مكبلا بشروط الفريق المذكور في ظل التزامه بالثوابت الاسلامية والوطنية الصادرة عن لقاء دار الفتوى، والثاني: رفض المجتمع الدولي لحكومة اللون الواحد، وهو الرفض الذي لن يتيح امام الرئيس ميقاتي فرص النجاح في معالجة الملفات ذات الامتداد الخارجي، مشيرا بالتالي الى ان الاستقالة ستكون ساعتها الباب الوحيد امام الرئيس ميقاتي للخروج من حالة الأسر السياسي الذي فرضته عليه قوى 8 آذار.

على صعيد آخر، استنكر النائب عراجي محاولات بعض اللبنانيين الايقاع بتيار المستقبل عبر اتهامه زورا بتهريب الأسلحة الى المتظاهرين في سورية، واصفا الاشاعات بالصبيانيات والأكاذيب التي أقل ما يقال فيها انها سخيفة ومضحكة في آن، وذلك لاعتباره انه لو كان يملك تيار المستقبل أسلحة وأعتدة عسكرية لكان دافع عن نفسه يوم احتل حزب الله وحلفاؤه بيروت والجبل تحت عنوان حماية المقاومة، هذا من حيث الشكل، أما من حيث المضمون، فيعتبر النائب عراجي ان على القضاء اللبناني التحرك بأسرع ما يمكن للتحقيق في الأمر، انما على قاعدة محاسبة المسؤولين عن اطلاق تلك الاشاعات فيما لو ثبت له من عدم صحتها.

● بيروت - زينة طبّارة

منصور دياب للمحكمة: إذا شئتم أعدموني لكن ذلك يخدم إسرائيل!

منصور دياب

لعب العقيد في الجيش اللبناني منصور دياب، المتهم بـ «التعامل مع اسرائيل» بأوراقه الأخيرة، واستمات في الدفاع عن نفسه أمام هيئة المحكمة العسكرية، قبل جلسة الحكم التي تقررت في السابع عشر من يونيو المقبل.

وفي جلسة عقدتها المحكمة العسكرية برئاسة العميد الركن نزار خليل، وحضرها عضو كتلة «التغيير والإصلاح» التي يترأسها العماد ميشال عون النائب حكمت دياب، والتي خصصت لمناقشة المستندات المتعلقة بحركة خروج ودخول العقيد دياب من والى لبنان، ولائحة اتصالاته مثل العقيد المتهم (موقوف منذ سنتين) أمام هيئة المحكمة مرتديا بزته العسكرية، وبدا مصمما على نفي كل تهم العمالة المسندة اليه، خاطب هيئة المحكمة قائلا «إذا أردتم الحكم علي فاحكموني، وإذا شئتم اعدموني لكنكم تكونوا بذلك خدمتم اسرائيل». وعاد دياب على التأكيد على «محضر التحقيق الأولي غير صحيح، وتم تطوير الوقائع لتتناسب مع التهم الموجهة الي، وهذه المستندات التي تدينني تحتوي على اضافات وحذف وتحوير فيها، وان المحققين كانوا ينشدون إدانتي وليس الحقيقة».

وبعدما أسهب في توضيح ما أسماها مغالطات التحقيق الأولي قال «إذا كنتم تعتبرون هذه المغالطات صحيحة فلماذا التحقيق ولماذا هذه المحاكمة، احكموا عليّ بالإعدام فورا، فأنا أقدمت على أعمال مشرفة خلال خدمتي في الجيش ولست عميلا، وأي مستند يقول اني ارتكبت الجرم ناقشوني فيه».

وردا على سؤال المحكمة أجاب دياب «أنا اعترف بكل شيء فعلته انما لا وجود للاسرائيليين في القضية، وأنا تعرضت لضغوط لا تحتمل في مرحلة التحقيق الأولي، والمحققون كتبوا ما أرادوه، والذل الذي تعرضت له لا يوصف». وحول الرسائل الالكترونية التي بعث بها قال «أنا لا أنكر ما فعلته انما أنكر ما أضيف على الملف، وهذه الرسائل لم تكن مرسلة الى الجنرال الاسرائيلي أميرة ارنون كما ورد في التحقيق الأول، وانما الى قناة أميركية اسمها اليس»، وأكد العقيد المتهم في معرض دفاعه عن نفسه انه منذ لحظة توقيفه صبيحة العشرين من أبريل عام 2009 تم تجاوز القوانين، مشككا في المضبوطات التي ضبطت في منزله.

● بيروت - يوسف دياب

أخبار وأسرار

● **صيغة الـ 26 وزيرا تخل التوازن الطائفي:** تستبعد مصادر اعتماد صيغة الـ 26 وزيرا لتفادي الخلل في التوازنات الطائفية، وتلفت الى انه لو أقرت هذه الصيغة فإن هناك مسألة جوهرية لجهة توزيع النسب داخل الطوائف، فمثلا الطائفة الإسلامية ستحصل على 13 وزيرا موزعين حسب الآتي: 5 سنة + 5 شيعة + 3 دروز، وهذا يعني اختلال في نسبة التمثيل لصالح الدروز مما يكرس عرفا في تشكيل الحكومات، وفي حال اعتماد صيغة 2 دروز + وزير علوي فإن ذلك سيشكل أيضا عرفا إذ ان العلويين لم يحصلوا على وزير في حكومة ثلاثينية فكيف يحصلون على وزير في حكومة من 26 وزيرا، وكذلك الأمر بالنسبة للطائفة المسيحية إذ سيختل التوازن لصالح الأرثوذكس والكاثوليك والأرمن على حساب الموارنة.

● **قمة إسلامية - مسيحية:** أكد مفتي لبنان الشيخ د.محمد رشيد قباني ان بكركي كانت دائما مقرا وطنيا جامعا بين المسلمين والمسيحيين وكلمتها لها وزن كبير في الشأن الوطني، جاء ذلك اثر زيارته على رأس وفد من دار الفتوى الصرح البطريركي لتهنئة البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي بتوليه سدة البطريركية.

وقال: دار الفتوى وبكركي تضطلعان معا بدور مشترك لترسيخ التلاقي، ولقد اقترحت على صاحب الغبطة عقد قمة اسلامية - مسيحية في بكركي قريبا.

● **جعجع والثورات العربية:** احتفل حزب «القوات اللبنانية» في «معراب» عصر أمس بذكرى حلّه، وتحدث رئيس القوات سمير جعجع بالمناسبة، متناولا الثورات القائمة في بعض البلدان العربية ودور المواطن فيها، قائلا: انها أهم حدث عربي منذ مئة سنة.

ورأى ان الذهنيات التي حلت حزب القوات اللبنانية عام 1994 هي التي يثور عليها العالم العربي اليوم، مشددا على أهمية قيام الدولة، لا الدويلات.

● **لبنانيو ساحل العاج:** أجرى رئيس حكومة تصريف الاعمال سعد الحريري اتصالات مع المراجع الفرنسية طالبا المساعدة في حماية اللبنانيين الذين ضاقت بهم السبل في أبيدجان نتيجة الاشتباكات الدائرة بين قوات الرئيس الحسن وتارا المعترف به دوليا، وقوات الرئيس المنتهية ولايته لوران غباغبو.

ويتراوح عدد اللبنانيين في هذا البلد الأفريقي الذي كان مستعمرة فرنسية بين 60 و70 ألفا، غالبيتهم العظمى من الجنوبيين، وقد غادر منهم الى لبنان أو الى العواصم المجاورة نحو ستة آلاف من النسوة والاولاد. وتحدث سفير لبنان في أبيدجان علي عجمي عن ان عمليات السلب والنهب لم تقتصر على المتاجر، بل امتدت الى البيوت، حيث يطلب اللصوص من اللبنانيين المال والهواتف الخليوية والسيارات، وحتى مكيفات الهواء ينتزعونها من الجدران.

تحليل اخباري

«8 و14 آذار»: مرحلة انتقالية ومراجعة تنظيمية

تشكل الهيكلية التي يتوقع ان تفرزها قوى 14 آذار أحد العناصر الأساسية التي يتواصل العمل عليها في هذا الشأن، فيما تنكب لجنة فرعية على مناقشة المسودة التي أنجزتها الأمانة العامة، في اجتماعات أسبوعية. وإذا كان البحث يستمر في طريقة هيكلة 4 مكونات أساسية، هي الهيئة القيادية والتكتل النيابي لـ 14 آذار والمجلس الوطني والأمانة العامة، فإن الثابت حتى الآن ان «الكل»، من مجتمع مدني وأحزاب ومستقلين، سيكون ممثلا في صناعة القرار. وتكشف مصادر عن تحرك ديبلوماسي ستشرع فيه المعارضة الجديدة مع الأمم المتحدة ومراكز القرار ومحوره التمسك بالقرارات الدولية وضمنها المحكمة.

وآخر برلماني يسعى الى بلورة آلية مشتركة تقضي بالحفاظ على النظام وأسسه عبر التصدي لمحاولات تمرير أي تشريع من شأنه المس بالثوابت الديموقراطية وفي مقدمها موضوع الحريات. وثالث إعلامي يتمثل في التركيز، وفي شكل تصاعدي، على ابقاء موضوع السلاح حيا، وذلك عبر الإظهار المتواصل لفقدانه صفة الإجماع اللبناني والوطني.

وخلال تقييم العمل المفترض للمؤسسات الأربع، توقف أركان 14 آذار عند المواصفات المطلوبة لعضوية «المجلس الوطني» في ضوء سلسلة ملاحظات حول احتمال توسع المشاركة، مع ما يعني ذلك من محاذير قد تجعل منه «ثوبا فضفاضا» يربك عمل القيادة الرباعية المصغرة (الحريري، السنيورة، الجميل، جعجع). إلا أن الرأي استقر على استيعاب مروحة واسعة من الشخصيات السياسية والحزبية والاجتماعية والتربوية الخ.. لتأمين دور التواصل بين القاعدة والقيادة، مع القدرة على نقل ردود فعل الجمهور وأفكاره وتطلعاته، وهو ما لم يكن محققا مع الأمانة العامة الراهنة. واللافت ان الأركان الأربعة توافقوا على ألا يكون في القيادة السياسية الموسعة التي يمثلها «المجلس الوطني» ممثلون عن الأحزاب المكونة للقيادة العليا، بحيث تضم رؤساء الأحزاب اليمينية الأخرى وشخصيات مستقلة مثل النائب بطرس حرب وعدد من أعضاء الأمانة العامة، ما يحقق عمليا استيعاب الجميع لاسيما أولئك الذين سجلوا في وقت سابق اعتراضات أو ملاحظات مثل عميد الكتلة الوطنية كارلوس إده ورئيس حزب الوطنيين الأحرار دوري شمعون وغيرهم. وفي المعلومات، ان الاتفاق تم على ان لكل ركن من الأركان الأربعة حق «الفيتو» لتعطيل القرار، ومثل هذه الصيغة تهدف الى اقامة توازن بين أصوات «الفرسان الأربعة» حتى لا يظهر أحدهم وكأنه يتقدم على الآخر. (معلومات أخرى تتحدث عن سقوط فكرة القيادة الرباعية التي طرحت في بداية الورشة، كما سقطت فكرة المداورة في رئاسة المنسقية التي كانت مطروحة بمثابة ذراع تنفيذية للهيئة القيادية، التي اتسعت مروحتها لتصير من نحو عشرة مكونات).

تبقى الاشارة الى انه تبعا لـ «حل» الأمانة العامة لـ 14 آذار وقيام الهيئات الجديدة بعد إقرار الهيكلية الحديثة، فإن ثمة من توقع إخلاء الأمانة العامة لمقرها الحالي في الأشرفية وانتقال العاملين الى مقر آخر.

على صعيد 8 آذار، علم ان قياديين فيها يدرسون بجدية اقتراحا يقضي بتشكيل أمانة عامة للأكثرية الجديدة تهدف الى تنسيق مواقف أركان هذه الأكثرية والخطوات التي ينبغي اتخاذها في مواجهة خطة العمل التي تنوي المعارضة الجديدة اعتمادها بعد مهرجان 13 آذار الماضي.

وأشارت معلومات الى ان الدافع الأساسي الى اعتماد هذا التدبير يعود الى كون المعارضة تستعد لإطلاق تحرك واسع يستهدف أطراف الأكثرية الجديدة، اضافة الى الحكومة التي يعتزم الرئيس المكلف نجيب ميقاتي تشكيلها والتي ستخوض المعارضة «مواجهة طويلة المدى» معها، الأمر الذي يفرض تنسيقا في مواقف أركان الأكثرية الجديدة لمواكبة تحرك المعارضة من جهة، و«حماية» الحكومة العتيدة من ناحية أخرى، لأن أي خلل يمكن ان تتعرض له هذه الحكومة سيكون نكسة للأكثرية التي وضعت «كل ثقلها» السياسي من أجل إسقاط حكومة الرئيس سعد الحريري والاتيان بحكومة جديدة لها تأثيرها المباشر على خياراتها وسياساتها واستطرادا قراراتها.

وتعتقد مصادر ان مرحلة ما بعد تشكيل الحكومة تفرض «ادارة جيدة» لمسار الأكثرية تقوم على مزيد من التنسيق والتشاور والتخطيط، بعدما تبين من خلال أداء بعض القيادات الأكثرية الجديدة وجود خلل في التواصل جعل بعض المواقف الصادرة عن هذه القيادات «غير متناغمة» مع بعضها البعض، ما أحدث إرباكا انعكس على مقاربة الأكثرية لدور الحكومة الجديدة وشكلها ونوعية الوزراء فيها، فضلا عن خطة عملها والأولويات التي تراها ضرورية في الأيام المقبلة. صحيح ان الأكثرية الجديدة نجحت في إقصاء الرئيس الحريري عن الحكم، إلا انها لاتزال تحتاج الى عمل مشترك يقيها شر الغرق في الشكليات من دون التطلع الى الأساسيات، أي وضع خطة واضحة المعالم، وهذا لا يتحقق إلا من خلال اعتماد صيغة للتنسيق الدائم قد تكون من خلال إنشاء أمانة عامة على غرار تلك التي كانت لقوى 14 آذار قبل ان تقرر هذه القوى إعادة النظر في هيكليتها.